

النمو الاقتصادي على ضوء قانون المالية وتقارير مجلس الحسابات

م. د. ماجده علي ملا صادق

جامعة سوران كلية القانون والعلوم السياسية والإدارة، قسم القانون

نشر إلكترونيًا في: ١٥ يوليو ٢٠٢٤ م

Abstract

L'article aborde deux axes principaux qui se concentrent sur l'analyse des données économiques et leur impact sur le taux de croissance économique. Dans le premier axe, une détaillée des indicateurs économiques défavorables des années précédentes est présentée, mettant l'accent sur la croissance économique mondiale, l'impact de l'activité économique et le taux de croissance. Cet article aborde également plusieurs aspects tels que la demande intérieure, la contribution à la croissance, ainsi que les transferts externes et le rôle des recettes du tourisme dans le contexte économique. Dans le deuxième axe, une analyse des résultats des indicateurs économiques et de leur impact sur le taux de croissance est effectuée. L'accent est mis sur l'amélioration de la balance commerciale nationale, l'amélioration de la monnaie nationale et l'amélioration générale de l'économie nationale. L'article met

المخلص

المقال يستعرض محتويات محورين أساسيين يركزان على تحليل المعطيات الاقتصادية وكيفية تأثيرها على نسبة النمو الاقتصادي. في المحور الأول، يُقدم تفصيل للمؤشرات الاقتصادية المكروهة خلال السنوات السابقة، مع التركيز على النمو الاقتصادي العالمي وتأثير النشاط الاقتصادي ونسبة النمو. يتناول أيضاً هذا المقال، جوانب متعددة مثل الطلب الداخلي والمساهمة في النمو، بالإضافة إلى الحديث عن التحويلات الخارجية ودور مداخيل السياحة في السياق الاقتصادي.

في المحور الثاني، يتم تحليل نتائج المؤشرات الاقتصادية وكيف تنعكس على نسبة النمو. يتم التركيز على تحسن الميزان التجاري الوطني وتحسن العملة الوطنية، وتحسن الاقتصاد الوطني بشكل عام. كما يسلط المقال الضوء على انتعاش التبادل الداخلي وكيف يساهم في النمو الاقتصادي، ويتحدث أيضاً عن تحسن الميزان التجاري الخارجي وتراجع نسبة التضخم الاقتصادي، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي العام.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي؛ النشاط الاقتصادي؛ التحويلات الخارجية؛ الاقتصاد الوطني؛ التضخم.

بتطور العوامل الخارجية التي تؤثر على الاقتصاد المغربي، سواء على الصعيدين الوطني او العالمي. وتعتمد الآفاق الاقتصادية لأي سنة على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي وعلى فرضية نهج نفس السياسة المالية المتبعة خلال السنة المعنية خاصة السياسات العمومية التي يتعين تنفيذها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

أحور الأول: تحليل المعطيات الاقتصادية وتوقعات نسبة النمو

يعتمد الاقتصاد الوطني على عدة مؤشرات أساسية تساعد على استشراف رؤية اقتصادية وطنية ويساهم في وضع تنبؤات للنمو الاقتصادي ومساعدة الدولة على تجاوز العطب في العجلة الاقتصادية وتجاوز كل المضطبات الاجتماعية مع فتح آفاق التنمية الاقتصادية الشاملة، وبناء على هذه المعطيات التي تم استخراجها من توصيات المؤسسات الرقابية يمكن وضع رؤية تحليلية بناء على المعطيات الصادرة من قبل هذه المؤسسة ووضع رؤية تحليلية توقعية للاقتصاد الوطني خلال سنة 2024 وفق النسق التالي:-

أولاً: المؤشرات المكرو اقتصادية للسنوات التالية:-

تطور النمو الاقتصادي الوطني بالنسبة المئوية¹

2024	2023	2022	
3,6	3,3	1,3	الناتج الداخلي الإجمالي
2,9	2,9	3,0	القيمة المضافة للأشغال غير الفلاحية
8,2	6,6	-12,6	القيمة المضافة للقطاع الأولي
1,8	2,8	3,1	معدل التضخم

أهم المعاملات بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي²

2024	2023	2022	
-22,1	-21,8	-23,2	عجز الميزان التجاري
-1,0	-0,8	-3,5	عجز التمويل
-5,0	-4,8	-5,2	عجز الميزانية
86,5	85,8	86,1	معدل الدين العمومي الإجمالي

en lumière la reprise des échanges internes et son rôle dans la contribution à la croissance économique. Il aborde également l'amélioration de la balance commerciale extérieure et la baisse du taux d'inflation économique, contribuant ainsi à renforcer la stabilité économique générale.

Mots-clés : Croissance économique, Activité économique, Transferts externes, Économie nationale, Inflation.

* مقدمة

تقوم مجموعة من المؤسسات بمساعدة الدولة على تجاوز التعثرات الاقتصادية من خلال وضع الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة والتي تقدم مراجعة للنمو الاقتصادي الوطني لسنة التي قبلها وكذا استشراف آفاق تطوره خلال سنة الموالية. وستمكن هذه الميزانية، الحكومة وأصحاب القرار، عبر التطور الاقتصادي المرتقب خلال تلك السنة عبر تسطير توجهات سياساتهم، حيث تشكل إطاراً مرجعياً لتحديد الأهداف الاقتصادية، مدعمة بالتدابير المرتقب تنفيذها، خاصة في إطار القانون المالي والتوجهات الكبرى للاقتصاد العالمي.

ويرتكز إعداد هذه الميزانية الاقتصادية على المؤشرات والمعطيات المؤقتة للسنوات الفاتئة الصادرة عن المحاسبة الوطنية وعلى نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها المؤسسات الرقابية الوطنية خلال النصف الأول من السنة الموالية للسنة المالية. كما تعتمد هذه التوقعات على مجموعة من الفرضيات المتعلقة

² مرجع سابق

¹ توقعات المندوبية السامية للتخطيط يونيو 2023

ثانياً- النمو الاقتصادي العالمي

في سياق التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2023، يتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي إلى 2.7٪، مقارنةً بنسبة 3.3٪ في عام 2022، ومن المرجح أن يشهد انتعاشاً بوتيرة 2.9٪ في 2024. يُرجع هذا التباطؤ إلى سياسات نقدية أكثر صرامة للتحكم في التضخم، مما يؤثر سلباً على الثقة ويؤدي إلى تأثيرات سلبية على الاستثمار والنمو.

تظل المخاطر المالية والتوترات المستمرة في أوكرانيا تشكل عوامل تأثير سلبي، مع تداول تأثيرات اقتصادية مرتبطة بها. تعمل السياسات النقدية على تقليل ارتفاع الأسعار ومواجهة التداعيات المحتملة للاضطرابات المالية المتوقعة، ومن المتوقع أن تستمر تدابير السياسة المالية في دعم النشاط الاقتصادي في معظم الدول في عام 2023، مع تدريجياً تقليل الدعم في عام 2024 لتخفيف الديون المتزايدة نتيجة الجائحة وارتفاع تكاليف التمويل.

تتوقع الاقتصادات المتقدمة تراجعاً في وتيرة نموها إلى 0.7٪ في عام 2023، بعد أن كانت 2.6٪ في عام 2022، ومن المتوقع أن يظل هذا التباطؤ خلال 2024. من المتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي الأمريكي في التباطؤ، حيث يتوقع أن يستقر معدل النمو حوالي 0.8٪ في عام 2024.

تتوقع التداعيات المتأخرة لارتفاع أسعار الفائدة المتتالي والاختلالات البنكية تأثيراً سلبياً على الاستثمار الخاص، بينما يشهد الاستهلاك نمواً معتدلاً. على الرغم من ذلك، يظل التضخم الأساسي دون المستوى المستهدف بنسبة 2٪ التي حددها الاحتياطي الفيدرالي قبل نهاية عام 2024.

وفي منطقة اليورو، سيرف النمو الاقتصادي تباطؤاً كبيراً لنتقل وتيرته من 3.5٪ سنة 2022 إلى 0.4٪ سنة 2023، ويعزى ذلك أساساً إلى التداعيات المتأخرة لتشديد السياسة النقدية وارتفاع أسعار الطاقة. كما سيظل الاستهلاك الخاص معتدلاً نتيجة لنمو الرواتب بوتيرة أقل من وتيرة نمو الأسعار. ومن المتوقع أن يؤدي المستوى المرتفع لأسعار الطاقة إلى انقطاع أو تخفيض الإنتاج في القطاعات ذات الاستهلاك العالي للطاقة. علاوة على ذلك، ستزيد الاضطرابات الأخيرة في القطاع المالي من الضغوط على تكاليف الائتمان، مما سيؤدي إلى تباطؤ الاستثمار. خلال سنة 2024، سيسجل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو وتيرة محدودة تناهز 1.3٪. حيث سيستفيد الاستهلاك الخاص من تحسن أسواق الشغل، في حين سيظل الاستثمار محدوداً نظراً لتشديد ظروف التمويل وللمستوى المرتفع لعدم اليقين.

يعرف التضخم في منطقة اليورو انخفاضاً كبيراً في عام 2023، حيث يتأثر بتراجع أسعار الطاقة وتباطؤ النمو، مما يخفف من ضغوط الأسعار والتكاليف. ورغم هذا التراجع المتوقع في التضخم العام، يُتوقع أن يظل التضخم الأساسي أعلى من هدف البنك المركزي الأوروبي حتى نهاية عام 2024. كما أن سعر الصرف لن يكون عاملاً للتضخم بفعالية، حيث يُتوقع أن يرتفع اليورو مقابل الدولار بنسبة تصل إلى 3٪ في عام 2023 و1٪ في عام 2024 بعد انخفاض كبير بلغ 11٪ في عام 2022.

فيما يتعلق بالاقتصادات الناشئة، يُتوقع أن تشهد أنشطتها انتعاشاً في عام 2023، حيث يُتوقع أن يصل معدل النمو إلى 4٪ مقارنةً بنسبة 3.7٪ في عام 2022. ولكن يُتوقع أن يشهد نمو اقتصادات الدول الناشئة، باستثناء

الصين، تباطؤاً كبيراً ليصل معدل النمو إلى 2.9٪ في عام 2023 مقابل 4.1٪ في عام 2022. أما فيما يتعلق بالصين، فيُتوقع أن يؤدي إعادة فتح اقتصادها إلى تحفيز الاستهلاك الخاص وزيادة الاستثمار في قطاع العقارات.

في الهند، يتأثر النشاط الاقتصادي بانخفاض الطلب العالمي وتشديد السياسة النقدية، ولكن يُتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي بوتيرة حوالي 6.3٪ في 2023 و2024 بسبب تعزيز نفقات الميزانية المتعلقة بالاستثمار.

في البرازيل، يُتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي تباطؤاً إلى حوالي 1.2٪ في عام 2023 و1.4٪ في عام 2024 بعد ارتفاع كبير في عام 2022 نتيجة للزيادة الكبيرة في أسعار المواد الأولية. ويُعزى هذا التباطؤ إلى تأثيرات سياسات الإنفاق العام، على الرغم من المساهمة الإيجابية المتوقعة من الصادرات التي ستستفيد من انتعاش الاقتصاد الصيني.

في سوق المواد الأولية، ستواصل الدول المصدرة للنفط تقليص إنتاجها لدعم الأسعار، ومن المتوقع أن تتأثر آفاق الطلب العالمي على النفط بالقلق المتزايد من استمرار التضخم وارتفاع أسعار الفائدة. تُتوقع أن تستقر أسعار النفط في المتوسط حوالي 80 دولاراً للبرميل في عام 2023، مما يشكل انخفاضاً بنحو 20٪ مقارنة بعام 2022، قبل أن ترتفع إلى 82 دولاراً للبرميل في عام 2024.

في سياق تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن تشهد أسعار معظم المواد الأولية غير الطاقية تراجعاً ملحوظة بنسبة حوالي 10٪ في عام 2023 و3٪ في عام 2024. يأتي هذا بعد الارتفاعات القياسية بنسبة 34٪ و11٪ المسجلة على التوالي في عامي 2021 و2022،

ومع ذلك، تظل هذه الأسعار أعلى من متوسط مستوياتها خلال الفترة 2015-2019.

ونتيجة لهذا التراجع المتوقع في أسعار المواد الأولية، سيشهد التضخم العالمي تباطؤاً في عام 2023، لكن معدله سيستقر عند مستويات عالية تتجاوز تلك التي سُجلت قبل الجائحة وأهداف البنوك المركزية بعد عام 2024. ومن المتوقع أن يتراجع التضخم الأساسي المرتبط بالخدمات وتكاليف اليد العاملة بشكل طفيف، خاصة في الدول المتقدمة، حيث تظل أسواق العمل قوية.

في هذا السياق، سيشهد حجم التجارة العالمية تراجعاً كبيراً، حيث ستستقر وتيرة نموه حوالي 1.7٪ في عام 2023 بدلاً من زيادة بنسبة 6٪ في عام 2022، قبل أن يشهد انتعاشاً بنسبة 2.8٪ في عام 2024. وسيُسهّم انخفاض أسعار المواد الأولية وتعافي الأنشطة الاقتصادية في الصين في تعزيز نمو التبادل التجاري، خاصة في مجال الخدمات. وفي ظل هذه الظروف، سيشهد الطلب العالمي الموجه نحو المغرب تباطؤاً لينتقل معدل النمو من 5.8٪ في عام 2022 إلى 2.4٪ في عام 2023 و2.7٪ في عام 2024.

وبشكل عام، تبقى مخاطر تدهور الآفاق الاقتصادية مرتفعة للغاية، حيث تُعتبر تطورات الحرب في أوكرانيا وتداعياتها عاملاً رئيسياً للقلق. وإلى جانب ذلك، يمكن أن يؤدي تفاقم الضغوط على القطاع المالي إلى ضعف الاقتصاد الحقيقي، وتظهر سياسات التشديد النقدي، على الرغم من ضرورتها، هشاشة القطاع المالي، خاصة في الدول الأكثر مديونية.

ثالثاً: النشاط الاقتصادي ونسبة النمو

بعد التباطؤ الحاد الذي سجله النشاط الاقتصادي في عام 2022، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الوطني انتعاشاً

في عام 2023، ويتم دعمه أساساً من قبل الأنشطة الأولية والثالثية.

شهد الموسم الفلاحي لعام 2022-2023 تحسناً متأخراً بفضل الظروف المناخية الملائمة بعد فترة جفاف نسبي استمرت حتى العشرية الأولى من نوفمبر 2022. ومن المتوقع أن تغطي التساقطات المطرية المسجلة حتى فبراير 2023 وكذلك التساقطات الربيعية العجز في الموارد المائية الذي سُجل في بداية الموسم، مما يؤدي إلى تحسن طفيف في نسبة ملاء السدود الرئيسية على مستوى البلاد. وبالتالي، شهد إنتاج الحبوب¹ زيادة بنسبة 62% مقارنة بالموسم السابق، ليصل إلى حوالي 55.1 مليون قنطار. بالإضافة إلى ذلك، ستستفيد إنتاج الخضروات وزراعة الأشجار، خاصة إنتاج الحوامض والزيتون والتمور، من تحسن الظروف المناخية على الرغم من التأخر.

وعلى الرغم من تحسن الغطاء النباتي والنتائج المرتقبة الجيدة للمحاصيل الكلتية، ستواجه أنشطة تربية الماشية صعوبات مرتبطة بانخفاض أعداد الماشية نتيجة تعاقب سنوات الجفاف وارتفاع تكاليف الإنتاج، مما دفع إلى الاعتماد المكثف على استيراد الأبقار والأغنام لتلبية الطلب الداخلي.

وهذا، ستشهد القيمة المضافة للقطاع الزراعي تحسناً بنسبة 6.7% في عام 2023، بعد انخفاض كبير بنسبة 12.9% في عام 2022. وبناءً على تحسن أنشطة الصيد البحري بنسبة 5.3%، بعد انخفاض بنسبة 9.7% في عام 2022، سيشهد القطاع الأولي زيادة بنسبة 6.6% بعد انخفاض كبير بنسبة 12.7% في عام 2022.

¹ وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
2023

ستستفيد الأنشطة غير الفلاحية من دينامية الأنشطة الثالثية، على الرغم من تأثرها بتباطؤ الطلب الأجنبي واستقرار أسعار المواد الأولية على مستويات عالية وتراجع صعوبات تموينها على المستوى الدولي.

ومن المتوقع أن تشهد الصناعات التحويلية نمواً معتدلاً بناءً على الدينامية المتوقعة للصادرات من المنتجات الصناعية. ومن المتوقع أن تسجل القيمة المضافة لأنشطة الصناعات الغذائية وصناعة النسيج تباطؤاً في عام 2023 نتيجة تأثير تباطؤ الطلب الخارجي، خاصة الطلب على الفواكه والمنتجات البحرية والملابس الجاهزة. ومن المتوقع أن تواصل صناعة معدات النقل نموها بناءً على استمرار تحسن الطلب الأجنبي الموجه لهذه الأنشطة.

في المقابل، ستتأثر أنشطة الصناعات الكيماوية بانخفاض الطلب الخارجي على الأسمدة منذ منتصف عام 2022، خاصة الطلب الوارد من الهند والبرازيل. وبالتالي، ستواصل القيمة المضافة لقطاع المعادن تراجعها، غير أنها تبقى دون الانخفاض المسجل خلال السنة الماضية، نتيجة ضعف الطلب الخارجي على منتجات الفوسفات، في سياق يتسم باستقرار أسعار التصدير في مستويات مرتفعة.

ستعرف أنشطة قطاع البناء والأشغال العمومية في عام 2023 نمواً متواضعاً بوتيرة لا تتجاوز 0.4% بعد انخفاضها الملحوظ بنسبة 3.6% في عام 2022. يُعزى ذلك جزئياً إلى تراجع مشاريع البناء الجديدة نتيجة ارتفاع أسعار مواد البناء والعقارات ومن جهة أخرى إلى تشديد الشروط التمويلية التي ستؤدي إلى إضعاف الطلب الخواص على العقارات. غير أن أنشطة الأشغال العمومية ستتمكن جزئياً

من تغطية ركود قطاع البناء، مستفيدة من زيادة حجم الاستثمارات العمومية المخصصة للبنية التحتية.

في ظل هذه الظروف، ستعرف القيمة المضافة للقطاع الثانوي تحسناً بنسبة 0.3% في عام 2023 عوض انخفاض بنسبة 1.7% المسجل في عام 2022.

على مستوى القطاع الثالث، ستعرف القيمة المضافة للخدمات التسويقية في عام 2023 نمواً بوتيرة 4.2% نتيجة الانتعاش الملحوظ لأنشطة السياحة والنقل. وسيسجل قطاع السياحة تحسناً ملحوظاً بنسبة 32% في عام 2023. يُعزى هذا الانتعاش إلى انتعاش السياحة العالمية وتعزيز سمعة وجهة "المغرب" نتيجة الإنجاز الذي حققه أسود الأطلس في كأس العالم ونجاح حملة "المغرب أرض الأنوار" التي أطلقتها المكتب الوطني المغربي للسياحة. وستعزز دينامية رواج النقل الجوي في عام 2023، نتيجة انتعاش الأنشطة السياحية. غير أن أنشطة النقل البحري ستشهد انكماشاً، على خلفية تباطؤ التجارة الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بصادرات الفوسفات ومشتقاته. وستعرف الخدمات التسويقية الأخرى إجمالاً تطوراً معتدلاً نتيجة الانتعاش الطفيف للطلب الداخلي.

رابعاً: الطلب الداخلي والمساهمة في النمو

نتيجة للمستويات المرتفعة للأسعار، يُتوقع تحسن طفيف في استهلاك الأسر، حيث سيشهد الاستهلاك النهائي الوطني ارتفاعاً بنسبة 1.5% على الرغم من الظروف الاقتصادية الضبابية. يرجع هذا التحسن إلى تعزيز المدخيل الفلاحية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي سترتفع بنسبة 0.8%، عوض انخفاضها بنسبة 0.7% في عام 2022. من ناحية أخرى، سيتأثر الاستثمار الخاص بشكل سلبي بتشديد الظروف التمويلية واستمرار ارتفاع أسعار

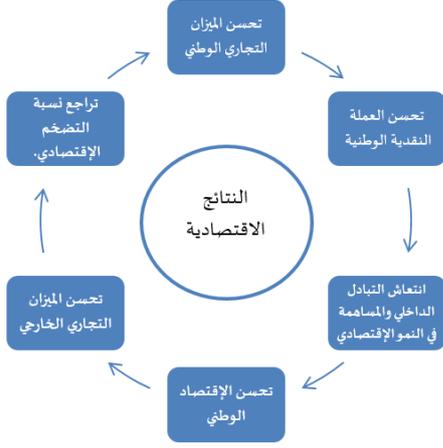
المدخلات. ومع ذلك، من المتوقع أن يشهد الاستثمار العمومي ارتفاعاً نتيجة للجهود المستمرة لدعم الاقتصاد والتي ستقلل من وتيرة انخفاض الاستثمار الإجمالي إلى حوالي 0.6% في عام 2023، بالمقارنة مع انخفاض بنسبة 6.5% في عام 2022.

تتوقع هذه التطورات أن يسهم الطلب الداخلي بنمو الناتج الداخلي الإجمالي بنقطة واحدة في عام 2023، مقارنة بالمساهمة السالبة بنقطة واحدة وسبعة أعشار في عام 2022.

خامساً: التحويلات الخارجية ومدخيل السياحة

من المحتمل تباطؤ الطلب الخارجي، نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي لدى أهم الشركاء التجاريين، سيؤدي إلى تحديد نطاق التوسع في العرض التصديري للاقتصاد الوطني. يعزى تطور الصادرات أساساً إلى الأداء الجيد لقطاعات المهن العالمية، خاصة صناعة السيارات، وتحسن صادرات الصناعات الغذائية وأنشطة قطاع النسيج. ومع ذلك، ستشهد صادرات الفوسفات ومشتقاته تقليصاً في حدتها، نتيجة لإعادة توجيه الطلب الدولي نحو هذه المنتجات في المغرب، واستمرار تواجد الأسعار في الأسواق العالمية بمستويات تتجاوز بكثير المتوسط المسجل خلال الفترة 2015-2019.

بالإضافة إلى ذلك، ستؤدي التداعيات السلبية لتعاقب سنوات الجفاف وتأثيرات موجة التضخم إلى زيادة الاعتماد على الأسواق العالمية لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من المنتجات الغذائية والحيوانات الحية. وستتأثر وتيرة نمو الواردات من منتجات التجهيز وأنصاف المنتجات بحالة عدم اليقين المرتبطة بالآفاق الاقتصادية وتراجع التضخم بوتيرة بطيئة.



أولاً: تحسن الميزان التجاري الوطني¹

ستعرف وضعية المالية العمومية سنة 2023 مواصلة تحسن توازنها، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة. وستمكن النتائج الجيدة لمداخيل الدولة، مدعومة بدينامية المدخيل الجبائية وغير الجبائية من تغطية الزيادة في النفقات العادية. غير أن هذه الوضعية ستواجه مخاطر زيادة النفقات المتعلقة بدعم القدرة الشرائية.

وستسجل المدخيل الجارية تطوراً موجباً سنة 2023 لتصل إلى 22,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 20,4% كمتوسط سنوي المسجل خلال الفترة 2014-2022. وباستثناء الانخفاض المرتقب في مداخيل الضريبة على الشركات، والتي عرفت ارتفاعاً ملحوظاً سنة 2022، ستسجل المكونات الجبائية الأخرى نتائج جيدة مستفيدة من التحسن المتوقع لمداخيل الضريبة على الدخل ورسوم الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية، خلال سنة 2023.

في هذا السياق، ستتعزيز الجهود المبذولة لاستعادة التوازنات المالية بمواصلة تعبئة المدخيل غير الجبائية التي ستصل إلى ما يناهز 3,8% من الناتج الداخلي الإجمالي.

واستناداً إلى مستويات الأسعار العالمية، سيتقلص العجز التجاري في عام 2023 إلى 21,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدلاً من 23,2% المسجلة في عام 2022. بالإضافة إلى ذلك، ستساهم النتائج الجيدة للمبادلات في الخدمات، خاصة النقل والأسفار، في تقليل عجز الموارد من 14,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2022 إلى 10,5% في عام 2023. كما سيساهم التحويل المتزايد للمغاربة المقيمين في الخارج في تقليص عجز الحساب الجاري بحوالي 2,7 نقطة مئوية، ليصل إلى 0,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2023، مقارنة بنسبة 3,5% في عام 2022.

اخور الثاني: نتائج تحليل المؤشرات الاقتصادية وانعكاساتها على نسبة النمو

للقوف على النتائج المتوقعة لعام 2024، أصدرت المندوبية السامية للتخطيط ومجلس المحاسبات تحليلات أولية مستندة إلى تقارير المؤسسات المعتمدة وتقارير المحاكم المالية. هذه التحليلات تلعب دوراً حيوياً في وضع الخطة الاقتصادية والاستشراف للعام المذكور. سيتم استنتاج تلك التحليلات والتقارير إلى تحقيق نتائج هامة وملموسة للاقتصاد المغربي في 2024.

تتمثل النقاط الرئيسية المستندة إلى هذه التحليلات

في التالي:-

¹ الخطاطة من اعدادنا

ويعزى هذا التطور إلى زيادة المداحيل الأخرى، خاصة تلك المتعلقة بآليات التمويل المبتكرة.

بالإضافة إلى ذلك، ستبلغ النفقات الإجمالية حوالي 27,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، نتيجة مواصلة نهج نفس السياسة المالية فيما يتعلق بالنفقات، خاصة تلك المتعلقة بالتدابير الظرفية اللازمة لمواجهة ارتفاع الأسعار وتلك المرتبطة بالإصلاحات الاجتماعية وبتشجيع الاستثمار. وهكذا، ستصل النفقات الجارية إلى ما يناهز 21,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، بزيادة ب 2,1 نقط من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بالمتوسط السنوي المسجل خلال الفترة 2014-2022. وستتفقم هذه النفقات نتيجة الزيادة المتوقعة في نفقات السلع والخدمات التي ستصل إلى حوالي 16,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالمقابل، ستراجع نفقات المقاصة إلى حوالي 2,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 3,2%

سنة 2022، نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، خاصة أسعار القمح اللين والغاز الطبيعي. وبناء على تطور النفقات والمداحيل الجارية ونفقات الاستثمار التي ستمثل حوالي 6,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2023، سيسجل عجز الميزانية تراجعاً طفيفاً لينتقل من 5,2% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 4,8% سنة 2023¹.

في ظل هذه الظروف، ستلجأ الخزينة إلى موارد مالية خارجية لتمويل حاجياتها، بعد أن اعتمدت كلياً على السوق الداخلية خلال السنتين الماضيتين. وسيتمكن هذا التوجه نحو الاقتراض الخارجي من تخفيف الضغوطات على السوق الداخلي، في ظل غياب رؤية واضحة لقرارات السياسة النقدية. كما سيسمح اللجوء للأسواق الخارجية

بتكوين احتياطي ملائم من العملات الأجنبية لتغطية ومواجهة التقلبات الخارجية المحتملة المتعلقة بأسعار المواد الأولية.

وبالتالي، سترتفع حصة الدين الخارجي للخزينة إلى 18,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2023 عوض 15,9% بين سنتي 2019 و2022. كما سيتفقم الدين الإجمالي للخزينة ليستقر في حدود 72% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 71,6% سنة 2022. غير أن حصة الدين الداخلي للخزينة ستتقلص خلال سنة 2023 لتبلغ حوالي 53,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 54,3% سنة 2022. وبناء على حصة الدين الخارجي المضمون التي تستقر في حدود 13,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، سيرفع معدل الدين العمومي الإجمالي، تراجعاً طفيفاً لينتقل من 86,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2022 إلى 85,8% سنة 2023.

ثانياً: تحسن العملة النقدية الوطنية

سيستفيد القطاع النقدي من الآثار الإيجابية التي سيخلفها قرار مجموعة العمل المالي (GAFI)، بخروج المغرب من "اللائحة الرمادية"، ومن خط الائتمان المرن بقيمة 5 مليارات دولار، وإصدار قرض سندات على مستوى الأسواق الدولية. في ظل هذه الظروف، ستعزز الموجودات الخارجية من العملة الصعبة، التي تمثل ما يناهز 20% من الكتلة النقدية، حيث سيصل صافي الموجودات الخارجية إلى حوالي 342,7 مليار درهم، ليسجل ارتفاعاً ملحوظاً ب 7,9%، حيث سيتمكن من تغطية 5,4 أشهر من الواردات سنة 2023. وبناء على هذه التطورات ومواصلة النقود الائتمانية لارتفاعاتها القوية، نتيجة انتعاش القطاع السياحي

¹ تقارير مجلس الحسابات لسنوات 2022 و2023

وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج سنة 2023، ستفانم حاجيات السيولة البنكية¹ لتصل إلى حوالي 107 مليار درهم عوض 80,9 مليار درهم سنة 2022.

في ظل هذه الظرفية الاقتصادية، ستعرف القروض على الاقتصاد زيادة ب 6,1% سنة 2023، خاصة نتيجة ارتفاع القروض البنكية. وبالتالي، وبناء على تطور المقابلات الأخرى للكتلة النقدية، خاصة القروض الصافية على الإدارات المركزية التي ستسجل نمواً ب 8,5% نتيجة للحواء المرتقب للجزينة إلى السوق الداخلي، ستتحسن الكتلة النقدية ب 7,2% مقارنة بالسنة الماضية، لتمثل حوالي 1,3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

ثالثاً: تحسن الاقتصاد الوطني

تعتمد الآفاق الاقتصادية لعام 2024 على مجموعة من الفرضيات، تتعلق أساساً بانتعاش الاقتصاد العالمي، مما يؤدي إلى تحسن نمو الطلب الأجنبي الموجه نحو المغرب، بالإضافة إلى تراجع أسعار السلع على المستوى العالمي. تعتمد هذه التوقعات على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2024/2023 واستمرار نفس سياسة التمويل المالي المعتمدة خلال عام 2023.

وبناءً على هذه الفرضيات، سيشهد القطاع الفلاحي زيادة بنسبة 8.3% في عام 2024، مقارنة بـ 6.7% في عام 2023²، وذلك بفضل تعزيز الإنتاج الزراعي والانتعاش المتوقع لأنشطة تربية الماشية.

من ناحية أخرى، ستظل وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية في حدود 2.9% في عام 2024. سيشهد القطاع الثانوي انتعاشاً في ديناميته، نتيجة لتحسن أنشطة قطاع

المعادن والطاقة، وكذلك أنشطة الصناعات التحويلية وقطاع البناء والأشغال العمومية. وبالتالي، ستسجل قيمته المضافة زيادة بنسبة 2% في عام 2024، بدلاً من 0.3% في عام 2023.

وسيشهد قطاع المعادن، الذي سجل أداءً غير جيد منذ عام 2022، زيادة في قيمته المضافة بنسبة 1.6% في عام 2024 بدلاً من انخفاض بنسبة 4.2% في عام 2023. وستستفيد أنشطته من تحسن الطلب الخارجي، خاصة من الهند والبرازيل، في ظل التوقعات بانخفاض أسعار الفوسفات ومشتقاته على المستوى الدولي.

فيما يتعلق بقطاع البناء والأشغال العمومية، ستزداد وتيرة نمو قيمته المضافة لتتجاوز تلك المتوقعة في عام 2023، مستفيدة من التوقعات بتراجع أسعار مواد البناء ومن تعزيز الاستثمار العمومي ومن تدابير دعم اقتناء الوحدات السكنية.

وستشهد الخدمات التسويقية، مع دعم الطلب الداخلي المتزايد، نمواً بنسبة 3.1% في عام 2024، خاصة نتيجة لتحسن أداء قطاعات السياحة والتجارة والنقل وكذلك تحسن الأنشطة المالية.

وسيوصل قطاع النقل الجوي، المرتبط بالأنشطة السياحية، تسجيل وتيرة نمو مدعومة في عام 2024. كما سيستفيد النقل البحري من دينامية التجارة الخارجية، خاصة في ظل التوقعات بانتعاش صادرات الفوسفات ومشتقاته.

وسيشهد قطاع التجارة نتائج جيدة في عام 2024، مستفيداً من زيادة الطلب الداخلي واستمرار تحسن أداء النسيج

² وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات مرجع سابق

¹ بنك المغرب

الإنتاجي الوطني وتباطؤ التضخم، حيث ستبلغ وتيرة نموه حوالي 1.8% في عام 2024 بدلاً من 1.1% في عام 2023. في ظل هذه الظروف، وبناءً على تطورات الضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات بنسبة 4.1%، سيشهد الناتج الداخلي الإجمالي نمواً بنسبة 3.6% في عام 2024 بدلاً من 3.3% في عام 2023. وبالأسعار الجارية، سيشهد الناتج الداخلي الإجمالي زيادة بنسبة 5.5% بدلاً من 6.2% في عام 2023. وهكذا، سيشهد التضخم، المقاس بالمؤشر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، تباطؤاً ليستقر في حدود 1.8% في عام 2024 بدلاً من 2.8% في عام 2023.

رابعاً: انتعاش التبادل الداخلي والمساهمة في النمو الاقتصادي

سيسجل الطلب الداخلي مساهمة موجبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2024 تصل إلى 3,1 نقط مقارنة بحوالي نقطة واحدة المقدرة سنة 2023. وتعزى هذه النتائج الجيدة إلى ارتفاع استهلاك الأسر بـ 1,6% ليساهم بحوالي نقطة واحدة في النمو الاقتصادي، نتيجة تحسن المداخيل الفلاحية وتعزيز منحى نمو التحويلات الخارجية في سياق يتميز بتراجع تأثيرات التضخم على القدرة الشرائية للأسر. ومن جهته، سيعرف استهلاك الإدارات العمومية ارتفاعاً بـ 3,8%، ليفرز مساهمة موجبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي بـ 0,7 نقطة. وهكذا ستتحسن وتيرة نمو الاستهلاك الوطني مقارنة بسنة 2023 لتبلغ 2,2%، حيث سيساهم في النمو الاقتصادي بـ 1,7 نقطة سنة 2024.

سيستفيد التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت من تحسن الآفاق الاقتصادية وتراجع الضغوطات التضخمية

وتعزيز توجهات السياسة المالية في مجال الاستثمار، حيث سيسجل ارتفاعاً بـ 2,9%، لتبلغ مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي حوالي 0,8 نقطة. وبالتالي، سيرتفع حجم الاستثمار الإجمالي بـ 4,6%، ليفرز بذلك مساهمة موجبة في النمو بـ 1,3 نقطة عوض مساهمة سالبة بـ 0,2 نقطة سنة 2023. وبناءً على هذه التطورات، سيتحسن حجم الطلب الداخلي بـ 2,8% عوض 0,9% سنة 2023.

خامساً: تحسن الميزان التجاري الخارجي

سيساهم التحسن المرتقب في الآفاق الاقتصادية لدى أهم الشركاء التجاريين في زيادة الطلب الموجه نحو المغرب وبالتالي تعزيز العرض التصديري للاقتصاد الوطني. وهكذا، ستعرف الصادرات من السلع والخدمات تسارعاً نتيجة مواصلة النتائج الجيدة لصادرات المهن العالمية، وتحسن صادرات القطاع الفلاحي وصادرات الصناعات الغذائية، وارتفاع صادرات قطاع النسيج، بالإضافة إلى الانتعاش المتوقع للصادرات الوطنية من الفوسفات ومشتقاته.

كما سيتمكن التحسن المرتقب للموسم الفلاحي وانخفاض الحاجيات من المواد الغذائية ومن الماشية، من تقليص اللجوء الكثيف إلى استيراد هذه المنتجات. غير أن انتعاش الآفاق الاقتصادية سيساهم في ارتفاع الواردات من السلع الوسيطة وبيع التجهيز.

وبناءً على تراجع الضغوطات التضخمية في الأسواق العالمية، خاصة أسواق المواد الأولية، وتحسن ظروف التموين، ستعرف الصادرات من السلع والخدمات، على المستوى الإسمي نمواً بـ 7,9%، في حين ستسجل قيمة الواردات زيادة بـ 7,2%. وبالتالي، سيسفر عجز الموارد في حدود 10,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2024.

وبناء على ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي ب 5,5% سنة 2024 وزيادة الاستهلاك النهائي الوطني ب 4,6%. سيتحسن معدل الادخار الداخلي ليستقر في حدود 20,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2024 عوض 20% المتوقعة خلال السنة الحالية و 18,8% من الناتج الداخلي الإجمالي المسجلة سنة 2022. وأخذا بعين الاعتبار للمداخيل الصافية الخارجية التي ستمثل ما يناهز 7,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، سيصل الادخار الوطني إلى 28,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 27,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2023 و 26,8% سنة 2022. وسيبقى هذا المعدل من الادخار الوطني دون مستوى الاستثمار الإجمالي والذي سيبلغ حوالي 29,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض من 28,6% من الناتج الداخلي الإجمالي المتوقعة سنة 2023 و 30,3% المسجلة سنة 2022. وهكذا، ستبلغ الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني حوالي 1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2024.

سادسا: تراجع نسبة التضخم الاقتصادي

تراجعت نسبة التضخم الاقتصادي، ومن المتوقع أن يلعب تحسن معدل النمو الاقتصادي الوطني في عام 2024 وتناقص أسعار المواد الأولية دوراً هاماً في الحد من تفاقم عجز الميزانية. يتوقع أن يستقر العجز في حدود 5% من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2024، مقارنة بنسبة 4,8% في 2023 ونسبة 5,2% في 2022.

من المتوقع أن تشهد المدخيل الجارية تحسناً في عام 2024، حيث يتوقع زيادة المدخيل الجبائية بنسبة 4,4%. يُعزى هذا التحسن إلى ارتفاع المدخيل الضريبية بنسبة 4,7%، وذلك نتيجة لزيادة الضرائب المباشرة بنحو

4,7%، والتي استفادت من انتعاش مداخيل الضريبة على الشركات. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع تحسن مداخيل الضريبة على القيمة المضافة نتيجة لدينامية الطلب الداخلي في عام 2024.

من ناحية أخرى، ستشهد وتيرة نمو النفقات الجارية انخفاضاً لتستقر حول نسبة 4,3%، تمثل 21,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2024، مقارنة بنسبة 21,4% في عام 2023. يُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع نفقات المقاصة التي ستبلغ حوالي 2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2024، مستفيدةً من استمرار تراجع الأسعار العالمية للمواد الأولية.

بناءً على فرضية استمرار نفس السياسة المالية المعتمدة في عام 2023 وجهود دعم الاقتصاد، يُتوقع أن تصل نفقات الاستثمار إلى 6,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2024، مقارنة بنسبة 6,5% في عام 2023. ونظراً لتراجع الحاجيات التمويلية وتحسن وتيرة النمو الاقتصادي وتباطؤ التضخم بوتيرة أقل من المتوقع، من المتوقع أن تنخفض مؤشرات المديونية على الصعيد الوطني والخارجي. وبهذا، يُتوقع أن يستقر الدين الخارجي المضمون عند نسبة 13,6% من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2024، مقارنة بنسبة 13,8% في عام 2023. وباعتبار زيادة طفيفة في حصة الدين الإجمالي للخزينة، ستتسارع نسبة الدين العمومي الإجمالي لتصل إلى 86,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقارنة بنسبة 85,8% في عام 2023.

تعتمد آفاق المؤشرات النقدية سنة 2024 على توقعات النمو الاقتصادي والتضخم وكذا التدفقات الصافية الخارجية التي ستحافظ على منحى تطورها، مستفيدة من تحسن الظروف الاقتصادية العالمية.

وبناءً على هذه التوقعات، من المتوقع أن يستقر الاحتياطي الصافي من العملة الصعبة عند مستوى قريب من الذي سُجل في عام 2023، حيث يمكنه تغطية حوالي 5.2 أشهر من الواردات. من ناحية أخرى، ستستمر القروض الصافية للإدارة المركزية في الارتفاع، مسجلة نمواً بنسبة معينة، نتيجةً للتوجه الذي اتخذته الخزينة للاستفادة من السوق الداخلية لتأمين التزاماتها في سياق الانتعاش الاقتصادي. وبناءً على توقعات التباطؤ الطفيف المتوقع للقروض البنكية، ستشهد الكتلة النقدية تراجعاً في وتيرة نموها، لتستقر في حدود 5.5%، بدلاً من النسبة المتوقعة في سنة 2023¹ والتي تبلغ 7.2%.

* قراءة عامة

يعتبر المغرب إحدى القوى الاقتصادية الناشئة في إفريقيا الشمالية، حيث يشهد نمواً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، يبقى التحدي الرئيسي يتمثل في تحقيق نمو مستدام ومستدام في ظل الضغوط التضخمية المستمرة. هذا النمو المعتدل في الناتج المحلي الإجمالي يظل مصاحباً لضغوط التضخم التي تعيق القدرة الشرائية للمواطنين. سنقوم اسفله بذكر التحديات الاقتصادية بالمغرب مع قراءة شاملة للمعطيات المذكورة.



2

١- تحديات النمو الاقتصادي: تظهر الإحصائيات الاقتصادية أن الناتج المحلي الإجمالي في المغرب نما بمعدل متوسط بنسبة 3.2% خلال السنوات الخمس الماضية، ولكن يظل التحدي في تحقيق نمو مستدام. يعكس معدل التضخم السنوي، الذي بلغ 6.6% في عام 2022، تحديات مستمرة تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين.

٢- تأثير الأسواق الخارجية وارتفاع التضخم: تعكس الأرقام العالمية ارتفاعاً في أسعار المدخلات الحيوية، مع زيادة بنسبة 8% في تكلفة الواردات خلال العام الماضي. يزيد هذا الارتفاع من التضخم الداخلي، مما يضعف القدرة الشرائية للمواطنين ويؤثر على الطلب الداخلي.

٣- التحديات في القطاع الزراعي: توضح الإحصائيات أن إنتاجية القطاع الزراعي في المغرب تواجه تحديات هيكلية، حيث بلغ معدل النمو في إنتاج الحبوب 1.9% فقط خلال العقد الماضي. يشير هذا إلى أهمية اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز التنوع في الزراعة وزيادة الإنتاجية.

٤- الحاجة إلى الاستدامة الطاقية: تُظهر الأرقام أن حصة الطاقة المتجددة ارتفعت من 14% في 2014 إلى 20% في 2021، مما يبرز التزام المغرب بتحقيق الاستدامة الطاقية. تستدعي هذه الإحصائيات دعماً مستمراً لتطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة وتعزيز الاستقلالية الطاقية.

٥- تحسين مركز الاقتصاد المغربي: تشير الإحصائيات إلى أن تحسين مركز الاقتصاد المغربي يتطلب تعزيز القدرة التنافسية، حيث تراجع المغرب 9 مراكز على مؤشر التعقيد الاقتصادي خلال العقد الماضي. يبرز الضرورة الملحة لتبني استراتيجيات جديدة لتعزيز النمو والقدرة التنافسية.

² الخطأ من اعدادنا

¹ تقارير المندوبية السامية للتخطيط 2022 و 2023.

٦- تحديات الاعتماد على المدخلات الخارجية: توضح الأرقام أن الاعتماد الكبير على المدخلات الخارجية يضعف المرونة الاقتصادية ويرفع حدة تأثير التضخم بتقلبات أسعار المدخلات المستوردة، مما يعزز الحاجة إلى تحقيق التكامل الإنتاجي المحلي.

٧- التحول التكنولوجي العاجل: تستدعي الإحصائيات التركيز على التحول التكنولوجي كوسيلة لتعزيز القيمة المضافة للمنتجات المصدرة، حيث يُظهر ارتفاع ملموس في مساهمة قطاع التكنولوجيا في الناتج المحلي الإجمالي.

٨- تعزيز الإنتاجية في القطاع التصنيعي: توضح الأرقام أن تحسين توزيع عوامل الإنتاج ودعم الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، يمكن أن يحدث تحسناً كبيراً في الإنتاجية في القطاع التصنيعي.

بشكل عام، يمكن أن تؤدي إعادة توزيع أمثل لعوامل الإنتاج من خلال دعم الشركات، ذات الإنتاج المنخفض وإمكانية نمو كبيرة، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى تحقيق مكاسب إنتاجية مهمة. نتائج هذه الدراسة التي تهدف إلى تحديد المعوقات التي تعزز سوء توزيع عوامل الإنتاج وكذلك السياسات الاقتصادية الكفيلة بتقليل آثارها، ستكون موضوع منشور مستقبلي نظراً لازدحام أعمال HCP¹ في يوليو.

* خاتمة

في سياق هذا الاستعراض، يبدو أن التحولات الاقتصادية العالمية تتسارع، مما يفرض علينا الضرورة الملحة لتكامل استراتيجيات النمو وتعزيز المرونة الاقتصادية. إن فهم المؤشرات الإحصائية يلعب دوراً حاسماً في توجيه سياسات التنمية المستدامة. يظهر النمط الهش للقدرة الشرائية وتأثير ارتفاع الأسعار على الاقتصاد المحلي أهمية فحص السياسات النقدية وضرورة معالجة التضخم. من الضروري أيضاً العمل على تطوير البنية التحتية لتعزيز الاستثمار وتحفيز القطاعات الاقتصادية الحيوية.

تتطلب الظروف الراهنة تفعيل خطط شمولية تعمل على تحفيز الابتكار وتشجيع القطاعات الواعدة، مع مراعاة تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية. يتطلب التحضير للمستقبل تعزيز القدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية وتحقيق توازن في موارد الطاقة.

مع استمرار الضغوط الاقتصادية، يصبح فحص المؤشرات الاقتصادية واستنتاجاتها أمراً حيوياً لتوجيه السياسات نحو تحقيق التوازن والاستدامة. على السلطات أن تعمل بجد على تطبيق سياسات فعّالة وشاملة تعزز النمو المستدام وتعزز مقومات الاقتصاد الوطني في وجه التحديات المستقبلية.

* المراجع

البنك الدولي. "التقرير الاقتصادي العالمي". 2022. /2023

économiques. À l'heure actuelle, c'est le géographe M. Ahmed Lahlimi Alami qui occupe la fonction de directeur. (https://fr.wikipedia.org/wiki/Haut-Commissariat_au_plan#cite_note-1) consulté le 10 février 2024.

¹ Le Haut-Commissariat au plan (HCP) au Maroc, établi en 2003 pendant le règne de Mohammed VI, a pour mission la production, l'analyse et la diffusion des statistiques officielles. Il a été créé en remplacement du ministère du Plan et des Prévisions

توقعات المندوبية السامية للتخطيط يونيو 2023
وكالة الطاقة الدولية. "تقرير الطاقة في المغرب. 2022.
المنتدى الاقتصادي العالمي. "تقرير تنافسية الأعمال العالمي.
2022

تقارير المندوبية السامية للتخطيط 2022 و2023.
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه
والغابات 2023

تقارير مجلس الحسابات لسنوات 2022 و2023
بنك المغرب